دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية

أ. الطيف عبد الكريم*

Résumé :

Les Puissances économiques dominantes occidentales traditionnelles , les États-Unis et les pays industriels développes , qui ont bénéficié d'un droit plus fort dans les organisations financières internationales , comme le Funds monétaire international et la Banque mondiale , pour un long temps de diriger et de gérer le système économique mondial , mais la mise en place d' un groupe **BRICS** à la suite de la crise économique et financier mondial, et suit a la taille de son développement et de sa croissance rapide sur le rythme de l' évolution progressive de l'équilibre économique global de l'économie des pays développés vers les pays émergents , ainsi que de soutenir la nécessité d'accélérer la formation d'un nouvel ordre économique international et la tendance à un monde multipolaire à l'équilibre contre le pouvoir absolu des pays industrialisés.

Mots clés: pays BRICS , l'équilibre du système économique mondial , la crise économique et financière , la croissance rapide .

الملخص: هيمنت القوى الاقتصادية الغربية التقليدية، ممثلتا بالولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة، التي تمتعت بوزن أقوى في المنظمات المالية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لوقت طويل على توجيه و إدارة النظام الاقتصادي العالمي، غير أن تأسيس مجموعة دول البريكس في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية وحجم تنميتها و نموها السريع زاد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد و الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: دول البريكس، توازن النظام الاقتصادي العالمي، الأزمة الاقتصادية والمالية، النمو السريع.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر.

مقدمة

وضفت الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول الأوروبية تفوقها العسكري والاقتصادي للهيمنة على النشاط الاقتصادي العالمي وتوجيهه خدمة لمصالحها وأطماعها، و تجلى هذا بصورة أوضح بعد انهيار النظام الاشتراكي، وتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم الذي أصبح أحادي القطبية، غير أن هذا الوضع لم يدم كثيرا في نظر البعض الذين تنبؤو بتصدع هذا النظام خاصة في ظل تراجع دور الاقتصاد الأمريكي نتيجة للحروب التي شنها و المشاكل الكبيرة التي دخلها في اطار توسيع هيمنته على العالم، في الوقت الذي أخذت فيه اقتصاديات أخري في النمو والتطور ومنها الصين و الهند و خاصة روسيا العملاق الذي استفاق بعد نوم عميق، واستطاع بناء اقتصاد قوي و صناعة عسكرية متطورة مستفيدا من ارتفاع موارد المحروقات، والدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية عكست معها رغبة في بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

إشكالية البحث:

عكست الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي مع بداية سنة 2008، نمطين متعاكسان عكس الأول تراجع حاد في أداء النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، أما الثاني فعكس نموا سريعا للنشاط الاقتصادي لمجموعة الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين و الهند و روسيا ما أهلها لأن تصبح قوى اقتصادية كبرى بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية و جغرافية و ديموغرافية، الأمر الذي حفزها للدخول في تكتل اقتصادي على أساس التعاون و التكامل و تكون مؤثرة و صاحبة قرار في النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الدول المتقدمة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الخلفية الاقتصادية والسياسية التي قامت على أساسها دول البريكس، وهل يمكنها أن تشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب؟

فرضيات البحث: تنطلق الدراسة من جملة الفرضيات التالية:

- عرف النظام الاقتصادي العالمي تغيرات عميقة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنة 2008؛

- كان للنمو الكبير والسريع الذي عرفته اقتصاديات دول البريكس مقابل تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة، أن مهد الطريق لبناء تكتل اقتصادي قوي في النظام الاقتصادي العالمي؛
- تسعى دول البريكس من خلال تكتلها لإقامة نظام اقتصادي عالمي متوازن.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بتكتل دول البريكس وتوضيح مكانته ودوره الحالي في النظام الاقتصادي العالمي، والأهداف التي ينوى بلوغها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل جوانب الدراسة البحثية.

خطة البحث:

تقتضي المنهجية العلمية تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول: **إرهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس؛**

القسم الثاني: **الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس؛**

القسم الثالث: **دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي.**

1-إرهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس:

منتدى تكتل **بريكس** منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية.

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية **البريك** وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفاً آخر وتصبح "**بريكس**"، وهي مختصر للحروف الأولى

(باللغة الانكليزية) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.[1]

عقدت مجموعة **"البريك"** أول قمة لها في يوليو عام 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي.

خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و من وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات و المعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره و أساسه، و شكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف و الفقر و الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، و التي كانت من أبرزها و آخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، و ما خلفته من آثار مدمرة على تطور و نمو الاقتصاد العالمي و على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة و توجيه الاقتصاد العالمي.

كان نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة، مثل روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا والهند والصين وماليزيا واندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، بعدما أن كان بعضها يعيش تحت رحمة القروض والمساعدات الدولية.

شكل هذا التراجع و الصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية و السياسية الدولية، بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على العالم، ما مهد لتلاقي مفاهيم و مصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية جمع كلا من دول روسيا و الصين و الهند و البرازيل و دفعهم لعقد أول اجتماع قمة بين رؤساء الدول السابق ذكرها (البرازيل، روسيا، الهند، والصين) في مدينة ييكاتيرينبرغ، في روسيا 2009 حيث تم الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن، واتفقوا على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي و التجاري و السياسي.

([1]) البريكس وإفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة، العدد الرابع، أفريل 2013، ص 1.

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي والاقتصادي لدول مجموعة البريكس **BRICS** بشكل واضح، فهي أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية والمالية، ما إذا استمرت هذه المجموعة في زيادة معدلات نموها الاقتصادي وامت*داد توسعها التجاري*، ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم إن ما حافظت على وتيرة تطورها ونموها الاقتصادي، وفي مدى زمني قصير نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية.

فمن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي ربع سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين،[2] ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، لذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا.

2–الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس:

أظهر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاع حجم هذه الاستثمارات المباشرة لدول البريكس بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل الى 263 مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها 46% والبرازيل 25% وروسيا 17% والهند 10% وجنوب أفريقيا 2%، وأثار التقرير أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى قفز من 7 مليار دولار عام 2000، إلى 126 مليار دولار عام 2012 وبلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا إلى 25% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية.[3]

ووفقا لتقارير صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن مجموعة دول البريكس، والتي تمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، قد حققت ناتجا محليا إجماليا اسميا مجمعا يقدر بحوالي 13.6 تريليون دولار أمريكي عام 2011، أي ما يقدر ب 19.5% من إجمالي الناتج المحلي في

([2]) نفس المرجع.

([3]) محمد العسومي، **مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية**، مجلة أفاق المستقبل جويلية 2013، العدد 19، ص 65.

العالم، ونمت التجارة فيما بين دول البريكس بمتوسط سنوي نسبته 28% من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.[4]

ووفقا لما ذكرته وكالة رويترز حول آفاق الاستثمار التي عقدت في ديسمبر 2010، قد تصبح البريكس بحجم مجموعة ال7 دول (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وايطاليا) بحلول عام 2027.

وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50 %من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي الكلي مثيله في الولايات المتحدة بحلول عام 2020.

اتخذت مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية، وتجلت أهم مظاهر هذا التنسيق في الأزمة السورية عندما وقفت الصين و روسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و مارست أمامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة .

وفي مناسبات عديدة، وافقت الدول الخمس على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وعلى سبيل المثال أكدت الكتلة في إعلان **سانيا** الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة .

التأثير الأكثر أهمية للدول البريكس على السياسة الدولية هو مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد، فقد كانت الدول الصناعية السبع تسهم منذ عقدين بأكثر من 70 % من الناتج الاقتصادي الدولي، ولكنها الآن تسهم ب 50%.

يتعين على الدول المتقدمة مواجه حقيقة تغير الوضع الاقتصادى والسياسى العالمى، و محاولة إعادة ترتيب أولوياتها و أهدافها في ظل نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب و أكثر توازنا، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعا مؤسساتيا بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون،

(4) نفس المرجع، ص 67.

وتطورت من مجرد مفهوم اقتصادي إلى تكتل متعدد الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها و تأثيرها في الجانب الاقتصادي و السياسي.[5]

القوة النشطة الدافعة للنمو من الأسواق الصاعدة قد لعبت، لاسيما في البريكس دورا هاما للغاية في جذب الاقتصاد العالمي للخروج مما كان سيصبح ركودا عميقا، وفى الوقت ذاته لم يكن لأزمة الديون الأوربية وتأثيراتها المتزايدة تأثير شديد على مجموعة دول البريكس، لما تمتع به من قوة نشطة دافعة للنمو، ويتوقع بعض الخبراء أنها ستتجاوز حتى القوة الاقتصادية للدول المتقدمة في النهاية، ما سيعجل بتحويل سلطة النظام الاقتصادي الدولي الراهن التي تهيمن عليها الدول المتقدمة بشكل مؤكد إلى وضع أكثر توازنا .

دول المجموعة، هي كبيرة ومهمة في العالم، من حيث عدد السكانها (الصين 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 49 مليون نسمة)، ومساحتها الجغرافية، وثرواتها الطبيعية الهائلة، وطاقاتها الإنتاجية القوية. فحالياً تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً. فحسب احصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 تريليونات ونصف تريليون دولار والبرازيل 2 تريليونات دولار، وكل من الهند وروسيا تريليون و 600 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 285 مليار دولار.

كما تستحوذ على 15% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرت الدول المتقدمة، و إبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه و رسم السياسات الاقتصادية العالمية، فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوي الدول الاقتصادية، فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي لسنة 2012 و مجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد 1054 طن من الذهب،

([5]) براهما تشلاني، **بريكس تبحث عن هوية موحدة و تعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012،ص 2-1.

في حين **توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصينى في عام 2012 بنسبة 8.2% على أساس سنوي، ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بنمو سنوي قدره 7% في المتوسط، وبحلول 2025 ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى 13% بما يقارب 6.32 تريليون دولار، وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة 96% إلى 14 تريليون دولار بحلول 2025، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.8%، كما ستساهم البرازيل و الفيتنام و اندونيسيا في نمو حجم التجارة العالمية، حيث من المتوقع زيادة حجم تجارة الدول الثلاث بنسبة 144% حتى عام 2025 في حين ستنمو تجارة الهند بنسبة 156%.**[6]

حقق الاقتصاد الهندي نمواً بلغ بنسبة 8.4% خلال سنة 2011، ثم انخفضت النسبة إلي 6.9% خلال سنة 2012، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 7% في سنة 2013، ثم إلى 7.5% خلال 2014، في حين نمت الصادرات الهندية بنسبة 10.1% في شهر جانفي من سنة 2012 لتصل قيمتها إلى 25,34 مليار دولار، ووفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة الهندية فإن القيمة المجمعة للصادرات للفترة من أفريل 2011 إلى جانفي 2012 بلغت 242.79 مليار دولار.

وقد سجلت الهند سنة 2012 رقماً قياسياً في تصدير القطن حيث صدرت 11.5 مليون بالة من القطن (البالة 170كغ). وحسب تقديرات المجلس الاستشاري الهندي فإن مجمل إنتاج القطن سيبلغ 34.7 مليون بالة بداية من مطلع العام 2013 وحتى شهر سبتمبر القادم، في حين يبلغ الطلب المحلي الهندي على القطن 25.2 مليون بالة، وتعتبر الهند ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للقطن في العالم حيث تقوم بإنتاج 13% من مجمل صادرات القطن عالمياً، وتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة للقطن الهندي.

وجاء في دراسة تمت مؤخراً أن صادرات الهند من الشاي قد سجلت ارتفاعاً نسبته 15% خلال العامين الماضيين 2010 و 2011، وتعبر الهند أكبر ثالث دولة منتجة ومصدرة للشاى علي مستوى آسيا والرابعة علي مستوى العالم، علماً بأن الدول الآسيوية من أهم الدول المصدرة لهذه السلعة على مستوى العالم، حيث تمثل صادرات سريلانكا 21.46%، والصين 12.41%، والهند 11%، وقد بلغت صادرات الهند من الشاي خلال العامين الماضيين ما قيمته نحو 685 مليون دولار.[7]

([6]) نفس المرجع.

([7]) أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، لمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013.

كما أتت الهند 2012 في المركز الرابع في ترتيب الدول العشر الأولي برابطة صناعة الصلب العالمية بعد الصين واليابان والولايات المتحدة، وأظهرت بيانات رسمية وفقاً للملحق الإحصائى لبنك الاحتياطى الهندي وهو البنك المركزي في البلاد، أن احتياطي الهند من العملات الأجنبية قد ارتفع إلى 293.140 مليار دولار في منتصف شهر أفريل 2012، في حين ارتفعت الموجودات بالعملات الأجنبية وهي أكبر عنصر من عناصر احتياطى النقد الاجنبى إلى 258.76 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة حقوق السحب الخاصة إلى 4.45 مليار دولار، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي إلى 2.90 مليار دولار، وبلغت احتياطيات الذهب 27.02 مليار دولار.

وأشار تقرير للأمم المتحدة عن تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية، أن الهند أكبر الدول التى تتلقى التحويلات المُسجلة رسمياً علي مستوى العالم، حيث تلقت نحو 58 مليار دولار حسب تقديرات عام 2011.

أما البرازيل فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوي البترولية علي مستوي العالم، فقد جاءت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياطي الذي اكتشفته حديثا من النفط لتضعها في المرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط و من المؤكد أن حجم الاحتياطيات النفطية الجديدة يضيف المزيد من الثقل إلي نفوذ البرازيل المتزايد علي الصعيد العالمي، ويبدو أنه لن يؤدي إلي تطوير الاقتصاد البرازيلي فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يغير من دورها الذي تضطلع به في العالم.

في الأسبوع الأخير من العام الماضي 2011 تناولت عناوين معظم المواقع الإخبارية والصحف المحلية البرازيلية أن البرازيل قد تخطت المملكة المتحدة واحتلت المركز السادس بين أقوى اقتصاديات العالم، في حين نشرت صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2011 تقريراً ذكر فيه مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال (CEBR) أن البرازيل تختتم العام كقوة اقتصادية عالمية سادسة مع 2.5 تريليون دولار. وفي نفس التوقيت صرح "جويدو مانتيجا" وزير المالية البرازيلي بأن بلاده قادرة على أن تصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم خلال الأعوام الأربعة المقبلة، وأن وتيرة نمو الاقتصاد البرازيلي ستتجاوز خلال الأعوام المقبلة نظيراتها الأوروبية بمرتين، مرجحاً تجاوز اقتصاد البرازيل للاقتصاد الفرنسي وربما حتى الألماني، وأن اقتصاد بلاده سينمو في الأعوام المقبلة بمتوسط يتراوح ما بين 4 % و4.5% سنوياً، في حين أن نمو إجمالي الناتج المحلي الأوروبي لن يتجاوز 2% سنوياً.

وقد أظهرت تقديرات حكومية برازيلية، تراجعاً واضحاً للغاية في معدلات الفقر، حيث أشارت التقديرات إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم بنحو 68% خلال العقد الماضي، وقد اعتمدت البرازيل ذات 194 مليون نسمة، على التصدير بشكل كبير، فقامت بالعمل على التوسع فى الزراعة وعدد كبير من الصناعات، مثل البن، والفاكهة ومنتجات الحديد والمعادن الخام والمصنعة، كما تعد من أكبر مصدري المواد الغذائية فى العالم حالياً، إضافة إلى المواد الجلدية وصناعة النسيج، والطائرات، والسيارات.

وقد تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة من 2004 إلى 2011، ما عكس ارتفاع درجات الثقة فى الاقتصاد البرازيلي، ورغبة من الشركات العالمية فى فتح أسواق لها فى هذا السوق الواعد السريع النمو، وبدأ الأجانب يتوافدون على البرازيل بكثرة، حيث بلغ عدد الأجانب المقيمين في البرازيل بنهاية العام الماضي 2011 قرابة 1.5 مليون أجنبي، مقارنة ب 961 ألف أجنبي في عام 2010، كما ارتفعت رخص العمل بنحو 32% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2011 مقارنة مع الفترة نفسها من 2010، كما عاد نحو مليوني مهاجر برازيلي بالخارج إلى بلادهم، ووصل حجم النشاط الاقتصادي للبلاد إلى نحو 2.5 تريليون دولار، مع تسجيل نسبة نمو بلغت 2.7% فى عام 2011.

استطاعت روسيا الاتحادية القوة العسكرية العظمى المصنفة الأولى من حيث احتياطات الغاز و الثانية من حيث احتياطات البترول من تحقيق نجاحات كبيرة في تطوير اقتصادها و تحسين ترتيبها ضمن الاقتصاديات المتطورة في مواجهة، ذلك ما أكدته تقارير و تصنيفات الهيئات الدولية، فحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2012، وفقا لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، فإن روسيا الاتحادية تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم، حيث جاءت في المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب، الأمر الذي مكنها من الانضمام لمجموعة الدول ذات الدخل الوطني المرتفع (حصة الفرد المرتفعة من الدخل الوطني)، بعدما كانت على مدى السنوات العشر الأخيرة مصنفة في عداد الدول ذات مستوى الدخل فوق الوسط.

وتجدر الملاحظة أن تصنيف صندوق النقد الدولي يؤكد معطيات البنك الدولي الختامية للعام 2012، بهذا الخصوص، مع ملاحظة أن روسيا في سلّم صندوق النقد الدولي جاءت في المرتبة السادسة، بعد ألمانيا.

خفض صندوق النقد الدولي توقعه لنمو الاقتصاد الروسي إلى 2.5% في العام 2013، بينما توقعات البنك الدولي كانت أقل من ذلك بقليل عند 2.3%، رغم هذا تبقي هذه الأرقام المقدرة أحسن في ظل الركود الاقتصادي العالمي و تداعيات الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية، وخاصة على خلفية اقتصار آفاق تطور الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي المتوقع على 1.7%، وعلى خلفية النمو السلبي في الاتحاد الأوروبي (-0.6%) لنفس الفترة.

تبقى معدلات النمو الاقتصادي التي من المقدر أن يسجلها اثنان من دول البريكس أعلى بكثير مما يتوقع من الاقتصاد الروسي، فمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي في الصين 7.8%، و في الهند 5.6%.

على الرغم من تباين مستويات وإمكانات دول البريكس والفروق الواضحة بين مكوناتها إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات و موارد كبرى، فمسار التعاون الذي يجمعها يقوم على أساس التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث تعتبر روسيا الأقل في النمو الاقتصادي، مع العلم انها الاقوى سياسياً وعسكرياً، والمصدّر الأكبر للمحروقات و الغاز و المواد الغذائية، وتصنف الصين بأنها البلد الأكبر نموا اقتصاديا و تجاريا و هي تختص بتصدير السلع الصناعية، ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية و صناعات النسيج و يمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة،مع العلم أن البرازيل تصدر المواد الأولية والسلع الصناعية على حد سواء، والقاسم المشترك بين هذه البلدان ان اقتصادياتها ناشئة، وتتميز بجاذبية وكبر أسواقها، و هي تتوزع على أربع قارات مما يمنحها فرص أكبر للتغلغل و الانتشار عبر كافة أنحاء العالم.[8]

على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية القاسية والركود الاقتصادي الشامل، فإن نسبة النمو لهذه الدول مدهشة ومشجعة، وقد بلغ معدل النمو في الصين 10% وفي الهند والبرازيل وروسيا 7%، في حين لم يتجاوز النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية التقليدية 1.6%وذلك حسب بيانات البنك الدولي لعام 2011.

تأمل المجموعة إلي زيادة التجارة فيما بينهم وبقية إفريقيا من نحو 340 مليار دولار في سنة 2012 إلي أكثر من 500 مليار دولار في سنة 2015 ويتوقع الخبراء أن يصبح اقتصاد البلدان الأربعة

(8) محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 6763، أفريل 2012.

مجتمعة عند نقطة ما من هذا العقد بنفس ضخامة اقتصاد الولايات المتحدة، حيث سيبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني وحده نحو ثلثي نظيره في الولايات المتحدة، وسوف تكون البلدان الأربعة مسؤولة عن ما لا يقل عن نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي العالم، بل وربما يصل إلي 70% منه.

-3- دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي:

لقد بدأت جهود جمع دول البريكس الأربعة في شكل تكتل اقتصادي عالمي، حين التقي زعماء البلدان الأربعة في إطار أول قمة جمعت بينهم في جوان من سنة 2009 في ايكاترينبرج بروسيا، الذي أسفر عن هجوم مركز ضد الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية. وقبل ذلك ببضعة أشهر أصدر الزعماء الأربعة بيانا مشتركا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معربين عن عزمهم المشترك على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في ايكاترينبرج عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي لقائم على عملة واحدة.م

الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة علي النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها. ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب أفريقيا، الأربعاء 26 و 27 مارس 2013، وأشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متحول، و إمكانات تطور لا نهائية.

يذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول بريكس تم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها وقادتها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأوروبا الغربية وغيرها من الدول المتقدمة. ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

يري بعض الخبراء أن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي لكن البعض الآخر يري أنه سوف يعمل علي الحد من هيمنة الأمريكية والأوروبية

علي مؤسسات بريتون وودز فهذا القرار يعكس النجاحات الهائلة في التنمية الاقتصادية علي مدي العقدين الماضين، و يظهر قدرة مجموعة البريكس علي العمل الجماعي ضمن اطار الأهداف المشتركة.

يعتقد الخبراء أنه إذا تم نجاح إنشاء بنك البريكس، فسوف يصبح هذا البنك أول جهاز ثابت في ظل آلية البريكس، مما سيساعد على إقامة نظام عالمي جديد، وسيكون بمثابة المؤسسة المالية الدولية الموازية لصندوق النقد الدولي.

وأعلن سنة 2013 نائب محافظ البنك المركزي الصيني أن دول البريكس قررت إنشاء صندوق مشترك لاحتياطيات النقد الأجنبي بقيمة 100 مليار دولار، وستقدم الصين أكبر حصة للصندوق لكنها لن تتجاوز50%.

وقال إن إنشاء صندوق الاحتياطيات الطارئة سيساعد على تعزيز ثقة الدول الخمس الأعضاء بالبريكس في ظل تدفقات رأس المال بشكل متكرر في الاقتصاديات الناشئة وتقلبات كبيرة في حركة السوق، وأضاف أن الدول الأعضاء قد توصلت إلى توافق شأن حجم الاحتياطيات والحصة التي تتحملها كل دولة والآليات التنفيذية وهيكل الحكم وغيرها من المشاكل.

إن إقامة صندوق الاحتياطات وكذلك بنك دولي للتنمية تموله مجموعة دول البريكس ويكون للصين وحدها مساهمة تصل إلى 41% يعني أن دول البريكس ماضية قدما في تكوين اقتصاد عالمي مواز للسوق الرأسمالية.

عكست أولويات البيان الختامي لقمة جنوب أفريقيا 2013، أهمية ربط علاقات تعاون و شراكة و تبادل تجاري مع القارة الأفريقية من أجل المساهمة في التنمية وتوسيع التجارة بين البريكس وأفريقيا، و ضرورة تسليم الدول المتقدمة بالدور الاقتصادي و السياسي الذي أصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة، مما يفرض عليها إعادة عكس هذا الدور في المؤسسات العالمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يتوافق مكانتها، و إشراكها في عمليات وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية لإحراز الثقة والاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

علاوة على ما سبق ركزت توصيات البيان الختامي على النقاط التالية:

– دعم الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات لتعميق التعاون الاقتصادي بين دول BRICS، وإنشاء مجلس البريكس الاقتصادي؛

– الاستثمار والتجارة هما ركيزتي التعاون الاقتصادي بين دول BRICS، وعلينا الاستمرار في دعم التجارة البينية بين دول BRICS لتبلغ على الأقل 500 بليون دولار بحلول 2015، كما تم الاتفاق عليه في اجتماع الهند العام الماضي؛

– من المهم تحسين جودة التجارة وذلك بالتركيز على ثلاثة قطاعات: التصنيع، الخدمات والزراعة، ولكن لا يجب علينا الاستثمار فقط فيما يتعلق بالزراعة والتصنيع الزراعي فقط؛

– تشجيع المناقشات الجارية بين حكومات دول BRICS لإحراز المزيد من التعاون في القطاع المالي، واحتمال إنشاء بنك للتنمية وصندوق للاستثمار وتشجيع التجارة بين دول المجموعة بالعملات المحلية وتسهيل هذه الإجراءات؛

– انتقاد منح مقعد سوريا في الجامعة العربية للمعارضة السورية. ورفضهم لإرسال سلاح للمعارضة السورية؛

– إدانة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران.

نتاج الدراسة:

– هيمنت القوى الاقتصادية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي تمتعت بكلمة أقوى في المنظمات المالية و الاقتصادية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لوقت طويل على النظام الاقتصادى الحالي، غير أن تأسيس مجموعة دول البريكس وحجم تنميتها و تطورها السريع، فرض وتيرة من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

– أصبحت مشاركة بلدان دول البريكس فعالة في الاقتصاد العالمي، بعد ما كانت مهمشة في الماضي، فهي حسب استطاعت تولي الدور الرائد والمحرك للإنعاش الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية، فقد أصبح حجم الاقتصاد الصيني العضو في مجموعة البريكس يشكل نحو 10 % من الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، في حين أن مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة قد بلغت ما بين 20% إلى 30% ، و مثل النمو الاقتصادي اقوي في الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا مساهمة حقيقية في انتعاش الاقتصاد الهش في العالم، ومصدر ثقة وقوة.

– التنمية والازدهار والتكامل هو الهدف المشترك الذي تعمل على تحقيقه مجموعة دول البريكس، وآلية تعاونها لا تستهدف أي بلد أو نظام، وتعتقد مجموعة البريكس أن النظام الاقتصادي العالمي القائم الآن غير معقول وغير عادل ومنصف، ولا يعكس الحجم الحقيقي لاقتصادياتها الصاعدة في ظل ما أصبحت تتمتع به من قوة اقتصادية وسياسية.

– تصنيف مجموعة دول البريكس على قائمة البلدان ذات الأسواق الناشئة بسبب تأخرها صناعيا، كما أنها لم تستطع التكيف بشكل جيد مع تغيرات النمط الاقتصادي العالمي، ما يطرح أمامها الكثير من التحديات والصعوبات في المستقبل.

– لا تزال الخطى كبيرة وطويلة أمام دول البريكس لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، رغم ما وصلت إليه من قوة اقتصادية وسياسية، فالدول المتقدمة لن تسلم بسهولة في مركزها المتقدم بسهولة وهي لا تزال متشبثة بمكاسبها وقوتها، ولن تتراجع في الوقت القريب لكنها بدأت، مما يفرض على دول البريكس مواصلة تكثيف جهود التكامل والتعاون فيما بينها ومحاولة كسب قوى جديدة اقتصادية صاعدة إليها كفنزويلا وإيران ومصر واندونيسيا وغيرها.

المراجع

1- أحمد رجب، الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013.

2- براهما تشلاني، بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012.

3- البريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد الرابع، أفريل 2013.

4- دول البريكس تبحث عن انشاء إحتياطات مشتركة، مجلة الاقتصادي، العدد 9214 ، قطر، الثلاثاء 3 سبتمبر 2013 م، الموافق 27 شوال 1434 هـ.

5- محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 6763، أفريل 2012.

6- محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل جويلية 2013، العدد 19.